طبق الاصل

مؤيد نعمه

العراق قد يصبح اكبر فضيحة فساد في التاريخ!

ميتشيل هيرش

> ، فان شركة كستر باتلز Custer Battles المقاول الكابوس في العراق. فقد حمل رئيسا الشركة ، مايك باتلز وسكوت كستر سلطات الاحتلال ملايين الدولارات ، كما ورد في شكوى قدمها اثنان من الموظفين السابقين.

وفقاً لتقارير كثيرة إذ قدمت الشركة فواتير مزدوجة بالرواتب واعادت طلاء رافعات الخطوط الجوية العراقية التي وجدتها في مطار بغداد - الذي تعاقدت كستر باتلز على تأمينه - ثم أجرتها باثر رجعي للحكومة الامريكية، كما تقول الشكوى، وفي خريف عام ٢٠٠٤، طلب نائب القنصل العام، ستيفن شو، حرمان الشركة من العقود الامريكية المستقبلية، قائلاً ان كستر باتلز كانت ايضاً قد "اختلقت شركات زائفة، زادت بواسطتها من ارباحها من خلال تضخيم تكاليفها المزعومة، بطريقة احتيالية. وقد قرر المفتش العام للجيش، الكولونيل رتشارد بالارد، منذ تشرين الثاني ٢٠٠٣ ان التجهيزات الامنية لا تتسم بالكفاءة ورفض اطاعة سبعة اوامر لقوة الحملة المشتركة، قائلاً: "ان ما رأيناه أمر افزعنا"، كما جاء في رسالته الألكترونية إلى رؤسائه، التي اطلعت نيوزويك عليها.

ومع هذا، فعندما رفع الموظفان السابقان دعوى قضائية ضد شركة كستر باتلز هذه لمصلحة الحكومة الامريكية - في ظل قانون امريكي يقصد منه المعاقبة على الخداع والاستغلال الفاحش في الحرب - رفضت ادارة بوش المشاركة في ذلك. "ولم ترفع الحكومة اصبعاً لاستعادة مبلغ الخمسين مليون دولار الذي سلبته كستر باتلز منها عن طريق الاحتيال"، كما يقول آلان غريسون، محامي الموظفين المشتكيين، وبيت بالدوين وروبرت ايساكسون. وقد قام القاضي في هذه القضية، ت. س. ايلس الثالث من محكمة المقاطعة في فرجينيا، خلال الاشهر الاخيرة، بدعوة وزارة العدل مرتين للاشتراك في الدعوى القضائية من دون أي رد. بل ان نصيراً للادارة، هو السناتور تشارلس غراسلي، طلب في رسالة بتاريخ ١٧ شباط موجهة إلى الوكيل العام البيرتو غونزاليس ان يعرف لماذا لم تقم الحكومة بدعم الدعوى القضائية المرفوعة. ولأنها "قضية ذات بذور مستقبلية" - وهي الاولى التي تثار ضد مقاول بالعراق - "فان بلايين من دولارات دافعي الضرائب هي في الرهان الآن" استناداً إلى السابقة التي يمكن ان تشكلها، كما قال السيناتور الجمهوري من ولاية ايوا. فلماذا لم تشارك الإدارة في القضية، يا ترى؟ لقد اكدت، على نحو خاص، ان حكومة الاحتلال، المعروفة باسم سلطة التحالف المؤقتة، كانت مؤسسة متعددة الجنسية، وليست ذراعاً لحكومة الولايات المتحدة. وهكذا فان حكومة الولايات المتحدة لم تكن مسلوبة المال بالاحتلال من الناحية الفنية. وعلى كل حال، فان القانونيين المهتمين بقضية الصفارات يوضحون ان الرئيس جورج بوش قد وقع عام ٢٠٠٣ قانوناً يخول بصرف ١٨,٧ بليون دولار للسلطات الامريكية في العراق، بما في ذلك سلطة التحالف المؤقتة، "باعتبارها كينونةً لحكومة الولايات المتحدة". ويشير العديد من العقود مع كستر باتلز إلى الطرف الآخر بانه "الولايات المتحدة الامريكية". ويجري تشديد الضغط على الادارة للاشتراك في القضية - او في الاقل اعلان قول موجز فيما اذا كانت تعتقد بان سلب سلطة التحالف المؤقتة بالاحتلال هو سلب الولايات المتحدة نفسه. وكان آخر موعد حدده القاضي لهذا الموجز هو يوم الجمعة (٨ نيسان). غير ان ناطقاً باسم وزارة العدل كان قد صرح مؤخرا بان الحكومة "يمكن" ان تكون لا تزال ترفض المشاركة. "وانا اراهنك بخمسين دولاراً على انهم لن يحضروا"، يقول ريتشارد سوبر، محامي شركة كستر باتلز، التي لا تزال تعمل في العراق. (وهو يرفض ايضاً تهم الاحتيال واللا كفاءة).

ان ممانعة الادارة الامريكية في المقاضاة قد حول احتلال العراق إلى "منطقة احتيال حرة"، كما يقول المستشار الكبير في سلطة التحالف المؤقتة السابقة، فرانكلين ويليز. فبعد سقوط بغداد، لم يكن هناك قانون عراقي لأن نظام صدام حسين انتهى. واذا لم يطبق ايضاً القانون الامريكي، فكل شيء عندئذ مسموح به، يقول ويليز، ويقارن المسؤول في سلطة التحالف المؤقتة السابقة العراق بـ "الغرب الامريكي الضاري"، قائلاً انه سلم مبلغ مليوني دولار لشركة كستر باتلز في شدات نقدية. ("نادينا مايك باتلز للداخل وقلنا "هات حقيبة"، كما قال ويليز للكونجرس في شباط.) ويخشى ويليز ومنتقدون آخرون انه بمبلغ ٤,١ بليون دولار الذي انفق من الـ ١٨,٧ بليون حتى الآن، سيفتح الموقف القانوني الامريكي الباب امام المزيد من الاحتيال في المستقبل. "فاذا لم يتم اتخاذ خطوات عاجلة، فان العراق... سيصبح اكبر فضيحة فساد في التاريخ"، كما جاء في تحذير لجماعة "الشفافية الدولية" المضادة للفساد ورد في تقرير حديث. ويضيف غراسلي، السيناتور الامريكي، قائلاً انه اذا ما قررت الحكومة ان (قانون المطالب الزائفة) لا ينطبق على العراق، "فان أي إبلال من الاحتيال، وتبديد واساءة استخدام دولارات دافعي الضرائب.. سيكون امراً محظوراً".

ترجمة: عادل العامل
عن: نيوزويك

البنتاغون يستلهم العبر

بقلم: جان كويزنيك

يؤكد دونالد رامسفيلد ان الجيش الامريكي يعاني نواقص كبيرة على الرغم من بلوغ ميزانية الحملة ٥٥٠ مليار دولار. وان الكثير ممن اداروا الحرب الباردة رفعوا يدهم عن هذه الحملة.

بينت الحرب على العراق نقاط ضعف عديدة في الجيش الامريكي: نقص في المعلومات. معدات غير كفوءة واساليب تموين معقدة. وبالنتيجة اصبح البنتاغون قلقاً على مستقبل القوات الامريكية المنتشرة في العراق.

ويأتي تزعزع الاساليب التكتيكية في مقدمة نقاط الضعف الامريكي، وهذا يرتبط مع المعلومات التي يتلقاها الجنود على مسرح الاحداث. وبالتحديد فان ذلك بسبب غياب دور المترجمين في الوحدات العسكرية الذين يسهلون التواصل مع المواطنين.

ومن ناحية اخرى تناول أحد المسؤولين في البنتاغون حالة التشبع والحث المغناطيسي للمعدات العسكرية في اثناء السير، مما يعيق في بعض الاحيان عمل اجهزة الاتصال ومعدات الارسال المعلوماتي، وايضاً نوه بعدم وجود أي نظام حماية للشاحنات ذات الاجهزة التقنية التي ترافق الرتل العسكري، والتي تمثل القلب بالنسبة لفرق المارينز في الجيش الامريكي. ويمكن الاعتماد عليها بمهام متعددة.

ان عدم حماية الشاحنات بالاغطية المصفحة يجعل راكبيها عرضة لأي هجوم بالقاذفات او الاسلحة الخفيفة او لأنفجارات الالغام والقنابل؛ وحتى البدائية منها والمستخدمة من قبل المقاومة.وهكذا فان نسبة الخسائر المادية البشرية ومشاهد الموت في تزايد مستمر وخصوصاً من الجانب الامريكي. وهنالك ايضاً خسائر بشرية لم تكن في الحسبان وهم غالباً المدنيون الذين يتعرضون للنيران عندما يقوم الجنود الامريكان بالرد بصورة غير مدروسة وبعدم تناسق.

وحينما زار "دونالد رامسفيلد" الكويت في ٩ كانون الاول الماضي التقى احد الجنود الامريكان الذي كان غاضباً بسبب تكرار طلبه بالمباشرة بنفسه مع زملائه بتصفيح شاحناتهم العسكرية، ومنذ تلك اللحظة اعتبر "رامسفيلد" هذا الامر كاحد الضرورات الملحة وقرر ان يؤسس معامل وورشاً لتصفيح المعدات العسكرية الامريكية وما أكد رامسفيلد" على ادامته وادخاله في جانب الاولوية هو تطوير محول السرعة والمحركات التي اصبحت لا تتناسب مع نقل المعدات بسبب التصفيح.

اما فيما يخص الشاحنات الناقلة للمواد الغذائية المخصصة للجيش الامريكي والمارينز فانه قرر ان يفتح ورشة ثالثة تستوعب ٢٠٠ مهني في المناطق المحاذية للحدود العراقية ليتمكنوا من تصفيح المئات من الشاحنات اسبوعياً.

وقد اشار البنتاغون إلى قدرة الفرق العسكرية الامريكية على مواجهة الصعاب وبكفاءة على الرغم من وجود التهديدات التقليدية، حتى لو كانت تلك التهديدات متمثلة بقوة، عسكرية منظمة؛ مشيرين بذلك إلى قوات الجيش العراقي السابق التي انسحبت امامهم في غضون ثلاثة اسابيع.

إلا ان الجيش ظهر بمظهر العاجز امام التمرد المسلح الذي استخدم اسلحة الجيش ولم يتمكن الجيش الامريكي حتى الآن من احتواء هذا التمرد.

وكل الجهود المبذولة حالياً تنكب على تصفيح الآليات والمعدات العسكرية الامريكية. لأنها مستهدفة من قبل حاملي القاذفات الخفيفة والضواريخ المحمولة (RP6 - 29)القادرة على اختراق متر من التصفيح او متر ونصف من الاسمنت المسلح. وهكذا فقد اكد "جيمس كارافانو" الباحث في مؤسسة "اريتاج" واحد المقربين من المحافظين ومن المؤيدين لحملة جورج بوش على العراق:

لقد اثبتت قواعد الطائرات، المصفحات الثقيلة وفرق المشاة العسكرية كفاءتها؛ ولكننا بحاجة إلى اسلحة اكثر خفة ومرونة لنتحدى الارهاب".

الحرب الطارئة

قبل ان يتم انتخابه للمرة الاولى، قام بوش بالايماء إلى البنتاغون بمشروع التحول؛ أي بترك منهج الحرب الباردة والاستعداد لما بعد ذلك. حيث كان سلفه "بيل كلنتون" يحاول تخفيف حدة الصراع وتلطيف الجو حاثاً البنتاغون على ترك "استراتيجية المواجهة بين الشرق - الغرب" والعدول عن منهاج الصراعات الاقليمية المتتالية.

إلا ان احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ قلبت كل شيء. واصبحوا اليوم ملتزمين بحرب طارئة وغير معد لها سلفاً وهي (الحملة الكبرى ضد الارهاب). وكان "دونالد رامسفيلد" من احد المروجين لها. وهو يسعى إلى ان تكون القوات الامريكية متهيئة في عدة جبهات وبنفس الوقت: حماية الحدود الوطنية، القدرة على التدخل السريع في ثلاث او اربع مناطق مهمة (أوربا، آسيا الشمال - شرق، آسيا الجنوب - الغرب، الشرق الاوسط).

وفي هذا السيناريو، اصبحت هذه الصراعات المتتالية قادرة على تغيير النظام بالقوة، ومتبوعة بالاحتلال كحال العراق حالياً.

ومهما يقال عن تطابق المنهاج على ارض الواقع وحالته المشجعة الا ان ذلك يبقى على الورق فقط، وان الميزانية المخصصة للجيش هي ٤١٩ مليار دولار لعام ٢٠٠٦ وبالقياس مع المالية الامريكية يبلغ هذا الرقم اقل من ٤٪ من الانتاج الوطني الاجمالي وبزيادة عن ميزانية ٢٠٠٥ بنسبة ٤,٨٪ ويضاف لذلك ٩,٦ مليار دولار لبحوث صناعة الاسلحة النووية (وتبقى هذه الميزانية وقفاً على وزارة الطاقة). ونحو ٤٠ مليار دولار للخدمات الاستخباراتية في البلاد. وتقريباً ٨٠ مليار دولار للعمليات العسكرية في العراق والتي حصلت على موافقة الكونغرس.

وهكذا ستبلغ الحملة كحد ادنى ٥٥٠ مليار دولار. اذن اصبحت الميزانية عالية جداً. ولكن ٤٪ من الموارد الوطنية للولايات المتحدة المخصصة للبنتاغون مقابل ٣٪ في نهاية فترة حكم كلنتون تعتبر قليلة جداً بالقياس مع ميزانية عام ١٩٨٦ التي بلغت ٦٪ والتي كانت مخصصة للحرب الباردة. وان الحصة التي خصصت للدفاع هي ايضاً ٥٪ في فترة حرب الخليج و١٤٪ في اثناء الحرب الكورية و٩٪ في حرب فيتنام.

وقد توقع "جيمس كارافانو" المخاطر المستقبلية:

"ستغير الاستراتيجيات وسيحدث تسريع في بناء القوة العسكرية وان الثمن الكبير للحرب على العراق سيقع على كاهل المؤسسات الاجتماعية، التي يجب ان تقدم التعويضات إلى الجنود وعوائلهم. وان ما سيزيد من تفاقم المشكلة هو اللجوء إلى رفع الرواتب لحل ازمة مراكز التجنيد وهذا بالتالي سيؤدي إلى حدوث مشكلة مع البنتاغون".

وقد اقترح "ديفيد اسبي"، احد المحللين في مؤسسة "سبارتا" المتعاونة مع البنتاغون، الحل التالي:

"التوجه الصحيح هو بتقليل الاسلحة وتحسين السياقات المثالية في هذه الخطوة هي تقليل عدد الطائرات والسفن والمدفعية ليتمكن الجيش من استثمار ثمن كل هذا لتطوير وسائل الاتصال وربط جميع القطاعات.

وهكذا ستتحول كل القطاعات إلى صف واحد وبنظام قيادة موحدة. اضافة إلى ان البنتاغون يفضل تقليل عدد الجنود في ساحة المعركة مع زيادة وتكثيف برامج التدريب وتطوير وسائل اتصال الجنود فيما بينهم. وهكذا ستحل المشاكل المتتالية في العراق".

وقد خشي "روبن ليرد" احد المستشارين في وزارة الدفاع ان تكون القوات الامريكية قد انشئت من دون واقعية استراتيجية:

"يتحتم على القوات الامريكية ان تكون متأزرة فيما بينها. وما يجعلنا متشككين في النتائج هو الاستراتيجية غير المدروسة والمونة بطريقة غير منتظمة. وبسبب الحملة على العراق رجع الجيش الامريكي من جديد إلى مرحلة المناقشات والتفكير في مستقبل الجيش المنتشر في عدة اماكن".

ومن اهم المشاكل هو كيفية احتواء التدفق المالي الضخم الذي يتطلبه تمويل الجيش الامريكي، ففي العراق اصبح الوضع يتسم بالافراط غير المدروس: فمثلاً الجنود الامريكيون وجنود التحالف والمؤسسات المتعاقدة مع البنتاغون يستهلكون يومياً ٧٠٠,٠٠٠ وجبة طعام. مليون لتر من المياه المعدنية، ٢٠ طناً من الثلج، ٥٠٠٠ طن بترول. ناهيك عن الذخيرة!

ومن ناحية اخرى تمت الدعوة الملحة والعاجلة إلى المعامل والورش لأنتاج محركات جديدة للآليات العسكرية، ذات كفاءة عالية وباستهلاك اقل للوقود؛ كل ذلك لمحاولة السيطرة على البذخ غير المدروس.

ترجمة: منذ مظفر المدفعي
عن: مجلة Le Point

الولايات المتحدة الامريكية - شريك مرغم لاوربا

*بقلم: ميخائيل شترومر

على الاوربيين بصورة عامة، وكذلك فرنسا والمانيا التفكير مرتين بالامنيات التي يتمنون ان تحظى بالاستجابة لأن التماساتهم توشك ان تجد لها صدى في واشنطن: فبعد الحرب الفيتنامية كان بوسع اميركا تطوير حرب عراقية وارسال الآخرين إلى الشيطان وان تبقى وراء محيطاتها اكثر الدول اطمئناناً في عالم غير مستقر، ومن دون شك سيظل بوش الأب ولمدة طويلة آخر الرؤساء الذين عرضوا على بلد اوربي هو المانيا الغربية عام ١٩٨٩ / شراكة في القيادة / لم يفلح حتى توني بلير الذي تخلى عنه اصدقاؤه الاوربيون في الحصول عليها وتؤكد الازمة العراقية ما اوجزه الجنرال ديغول بالقول ان الحرب تكشف احياناً استياءاً تظل بدونها مخفية، لقد تحول هذا الصراع في ساعة الحقيقة بالنسبة للتحالف الاطلسي إلى لحظة وضع فيها اوربيو الشرق كل آمالهم في امكانية ان يكونوا لمرة واحدة في تاريخهم إلى جانب الاقوى، فالدرس الاول الذي ينبغي تعلمه هو ان الامريكيين يتصرفون في اية قضية حيوية بموجب المبدأ القائل "معاً ان امكن، وبمفردنا حينما يجب ذلك" بمعزل عن الذي يشغل السلطة في واشنطن، ويمكن ان يتدرج جورج دبليو بوش ومن خلال تحديده ثوابت الدبلوماسية الامريكية خلال الاشهر الثلاثة الاولى من ادرته الجديدة في هذا السياق، وكانت بعض المواقف تبدو معارضة في خضم الحملة الانتخابية ولكنها بدت على المستوى الاوسع لحياة دولة، انها تغيرات حول موضوع واحد هو نفسه، وسئل هارولد ماكميلان ذات يوم عمن يرسم السياسة، فكانه جوابه: الاحداث يا عزيزي... الاحداث!

اما الدرس الثاني فهو ان محاولة تطويع القوة العالمية الامريكية عبر منظمة الامم المتحدة وجرها إلى بعد اوربي اكبر قد منيت بالفشل وان اشتملت على محور يطول ليمتد إلى موسكو، كما اشيع في برلين، اذ لم يدع (جيلفر الاقزام تقيده) واستطاعت فرنسا والمانيا اثبات عدم امتلاك الامم المتحدة آلياً قوة القانون ولا حتى بالنسبة لهما. والدرس الثالث وهو اكثر حداثة من الاول بقليل هو ان اوربا لا يمكنها ان تجتمع ضد الولايات المتحدة الاميركية وتصبح اوربا اقل قوة عندما تذهب المانيا وفرنسا باتجاه، وبريطانيا وبولونيا وايطاليا وهولندا في اتجاه آخر، ولا يتحقق تعزيز قدرة اوربا على العمل من خلال الانتخابات في برلين وتكريس الديغولية في فرنسا، بل ان ذلك لا يعمل إلا على تشويش القدرات الموجودة. وفي الازمة العراقية، لم تكسب اوربا شيئاً. بل تكشف لها ضعفها على نحو مؤلم، وبالمقابل فانها خسرت الكثير، وبخاصة الثقة بالنفس وبالقدرة على الاعتماد على نفسها وعلى الولايات المتحدة في حال الازمة او عند الحاجة ان من يعتقد ان بالامكان توحيد اوربا من دون الولايات المتحدة الامريكية او ضدها. امامه كل دروس التاريخ، منذ خطة مارشال وتأسيس الناتو. والاسوأ: انه يتصرف في اشارة إلى ديغول - ضد (قوة الاشياء) ربما لم يكن اوربا بل حصرها في منطقة تبادل فحسب.. فالانا القديمة الوطنية تطفو وتتنازع الانات على السلطة والمناصب، فالكبار يرصد بعضهم البعض ويبحث الصغار لهم بحذر عمن يحميهم ولم يعد هناك شيء كبير من قدرة اوربا على العمل.

وبالنسبة لاميركا كما بالنسبة لدول اخرى فان الاحسان المنظم يبدأ بالذات، ومن بين مصالحها تظهر اوربا الواثقة المتجهة نحو اميركا، وفي فترة الحرب الباردة، كان الناتو يعتبر الاداة لذلك وتستخدمه واشنطن اليوم كعلبة ادوات، فالاوربيون مثل ماكنة ساحرة تمنح الامن الذي يطلبه الادنى من دون ان تكون هناك حاجة كبيرة إلى تعذيبها من الاعلى، ولم تغير قمة اسطنبول شيئاً: فالناتو صار اوسع واكثر تعطلاً من أي وقت مضى، فهذا الحلف - الذي كان ناجحاً لم يعد بوسع احد فيه الاعتماد على الاخر. فهل تنقذ اميركا الاوربيين عند الحاجة رغماً عنهم؟ من الضروري التذكير بانه حتى العاشر من ايلول عام ٢٠٠١ كانت ادارة بوش تجتهد لتقليل التزاماتها فيما وراء البحار وان تظل عاملة هناك، وان حرباً عراقية شبيهة بالحرب الفيتنامية كانت على وشك الظهور. واي كان المستقبل الذي يشغل البيت الابيض فان النزعة الانعزالية والمهمة الدولية سوف تتواجهان مع نتيجة غير اكيدة، فقد اكتشف بوش سحر الحلفاء بل فائدة التشريعات الدولية من الامم المتحدة - مع بعض الدروس المتأتية من بغداد، لكن الشك كان يكتنف تفوق النزعة الاحادية - لقد كان جورج بوش اكثر اميركياً من منافسة في الانتخابات الرئاسية لكن منافسه لم يكن اوربياً كما كان الاوروبيون يريدون ذلك. وفوزه لن يبدد الخلافات فيما وراء الاطلسي بين ليلة وضحاها، بل على العكس ان ما انكروه على بوش وهو دور للناتو فيما بعد الحرب العراقية، كانو سيعطونه لمنافسه، وإلا لنكس الناتو علمه. ولهذا السبب فان على الاوروبيين الاهتمام بشكل جاد بامنهم وتحقيق مستوى يقارن في الاقل بمستويات فرنسا وبريطانيا، لكن القسم الاعظم منهم، والمانيا في المقدمة ليس مستعداً لذلك، فحتى عمليات السلام في البلقان التي عدت مأثرة اوربيين قد تنتهي بسرعة ان لم تقدم الولايات المتحدة الاميركية ضمانات في حالة التصعيد.

ومع ذلك لا يجرؤ احد على التأكيد على ان العالم مكان مثالي، وان النفط مؤمن والارهابيون يتغيرون نحو الهداية. واسلحة الدمار الشامل محبوسة، والطيبون غالبون ومنتصرون.

لقد تركت الحرب في العراق منذ البداية وحتى النهاية مشاعر مستديمة من المرارة في واشنطن حتى لو تعلم المحافظون الجدد ثانية تقييم الحلفاء والشرعية التي يحملونها. ان ازمة الثقة تتغذى من التغيرات في السياسة الخارجية والامن الاميركية والتي وصفها المفكر الفرنسي (رايمون آرون) بانها تتأرجح بين عقلية الصليبيين والانكفاء على العزلة الذاتية، بعيداً عن عالم فاسد يتمتع امام الخطاب والوعظ الاميركي. ان الاتجاهات الاساسية في السياسة الخارجية الاميركية سوف تضيع مع تناقضاتها، الموجودة منذ مئتي عام، ان الاهم والاصعب هو الخيار الذي طوره ولسن في عام ١٩١٨، ضد لينيت وغيوم الثاني في الوقت نفسه ويقول على (جعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية).

فالها ملتونيون (من اسم وزير جورج واشنطن) يرون العالم كسوق يريدون ان تكون للولايات المتحدة الاميركية فيه الحصة الاكبر.

والجفرسونيون تعلموا من الثورة الفرنسية تفادي التحالفات التي يحدث فيها الارتباك كما تعلموا البحث اولاً عن الامن في دولتهم.

واخيراً فانه بالنسبة إلى الجاكسونيين (من اسم الرئيس الثامن) فان كل شيء يتخلص بامن وازدهار الاميركيين، ولتذهب بقية العالم إلى الشيطان!

ان هذه القوة المتجذرة في التقاليد وفي المصالح لا تزال تعمل ولا يمكن التكهن لاية قوة ستكون الغلبة، وفي السابق كان الاتحاد السوفياتي يفرض وجود اميركا في اوربا، والنفط جعلها تبقى في الشرق الاوسط والصين تجذبها إلى الشرق الاقصى، ولم تعد تعتمد على اوربا ولكن هل بوسع اوربا ان تعتمد على اميركا؟

في هذا السياق، على الاوربيين ان لا يكتفوا بانتظار ان تعتنق واشنطن وحدها طريقة تشرشل: "الشيء الوحيد الأسوأ من ان يكون لنا حلفاء هو ان لا يكون لنا حلفاء".

وحسناً فعلوا في التوصل بذلك إلى استنتاجات حلمية وهي ان اوربا بحاجة إلى اميركا اكثر مما هو العكس، وانها لا يمكن ان تتصرف على مستوى دولي إلا بالتنسيق مع الولايات المتحدة الاميركية وان الامم المتحدة لم تتأسس لتساند بعض الاوربيين ضد البعض الآخر او ضد الولايات المتحدة الاميركية، واخيراً فانه من لندن إلى وارشو هناك بحث عن الضمان الاخير للامن من جانب اميركا - وليس من جانب فرنسا او المانيا - غير معقول. وهذا غير معقول بسبب ضعفها المالي وضعفها العصبي وان في حالة الازمة، ليس بوسع البعض والبعض الآخر تفادي التوجه إلى واشنطن.

ترجمة: زينب محمد
عن: فرانسس سوار

*ميخائيل شترومر استاذ التاريخ في جامعة ايرلانجين نورمبرنج وكاتب افتتاحية في صحيفة (داي فيلت)